



Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



Analysis of the Impact of Financial Inclusion on the Returns of the Iraq Stock Exchange Index for the Period 2017-2024

Luay Ali Mhmood*

College of Administration and Economics/Tikrit University

Keywords:

Financial inclusion, banking density,
banking penetration.

Article history:

Received	15 Nov. 2025
Received in revised form	25 Nov. 2025
Accepted	02 Dec. 2025
Available online	14 Jun. 2026

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER
THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

Luay Ali Mhmood

College of Administration and
Economics/Tikrit University



Abstract: This study aims to analyze the impact of financial inclusion dimensions—namely, ATM density, point-of-sale density, and current account penetration—on the monthly returns of the Iraq Stock Exchange (ISX) index during the period 2017–2024. The study employs a quantitative econometric approach using a multiple linear regression model. Monthly data were used to investigate the ability of financial infrastructure, electronic payments, and individuals' banking relationships to explain changes in market returns.

The results showed very high correlation levels among the independent variables, resulting in significant multicollinearity that negatively impacted model stability and increased the standard error of the transactions. Furthermore, the values of R , R^2 , and adjusted R^2 , along with the F-test, indicated that the model lacks explanatory power, with the explained variance not exceeding 1.1%, and all regression coefficients being statistically insignificant.

The study concludes that the three dimensions of financial inclusion do not have a significant linear impact on the returns of the ISX index, rendering the model unsuitable for explanatory or predictive purposes. The study recommends that the model be redesigned using alternative variables or methodologies more appropriate to the nature of the data.

تحليل أثر الشمول المالي في عوائد مؤشر سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2024-2017

لؤي علي محمود

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة تكريت

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر أبعاد الشمول المالي، ممثلةً في كثافة أجهزة الصراف الآلي، وكثافة نقاط البيع، وانتشار الحساب الجاري، على العوائد الشهرية لمؤشر سوق العراق للأوراق المالية خلال المدة (2017-2024)، بالاعتماد على منهج قياسي كمي باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد. اعتمدت الدراسة على بيانات شهرية بهدف تقصي قدرة البنية التحتية المالية والمدفوعات الإلكترونية والعلاقة المصرفية للأفراد على تفسير التغيرات في عوائد السوق.

أظهرت النتائج وجود مستويات ارتباط مرتفعة جداً بين المتغيرات المستقلة، مما تسبب في تعدد ترابط خطير أثر سلباً في استقرار النموذج ورفع الخطأ المعياري للمعاملات. كما بينت قيم R^2 و $Adjusted R^2$ ، إضافة إلى اختبار F ، أن النموذج يفتقر إلى القدرة التفسيرية، إذ لم تتجاوز نسبة التباين المفسر 1.1%، وكانت جميع معاملات الانحدار غير دالة إحصائياً.

وتوصلت الدراسة إلى أن أبعاد الشمول المالي الثلاثة لا تمتلك تأثيراً خطياً معنوياً على عوائد مؤشر سوق العراق للأوراق المالية، مما يجعل النموذج غير مناسب لأغراض التفسير أو التنبؤ. وتوصي الدراسة بضرورة إعادة تصميم النموذج باستخدام متغيرات بديلة أو منهجيات أكثر ملاءمة لطبيعة البيانات.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الكثافة المصرفية، الانتشار المصرفي.

المقدمة

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة توسعاً ملحوظاً في مفاهيم الشمول المالي، بوصفه أحد المحركات الرئيسية لتعزيز النشاط الاقتصادي وزيادة كفاءة الأسواق المالية. ويُعد الشمول المالي عاملاً مهماً في تمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، مما قد يسهم في تحسين مستويات السيولة، وتوسيع قاعدة المستثمرين، وزيادة عمق السوق المالي. وفي العراق، تزايدت الاهتمامات الرسمية بتطوير البنية التحتية المالية، ولا سيما بعد التوسع في الخدمات الإلكترونية، وانتشار أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع، وتنامي استخدام الحسابات المصرفية.

انطلاقاً من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر ثلاثة من أهم أبعاد الشمول المالي (كثافة أجهزة الصراف الآلي، وكثافة نقاط البيع، وانتشار الحساب الجاري) على عوائد مؤشر سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2017-2024). اعتمدت الدراسة منهجاً قياسيًّا كميًّا يعتمد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام بيانات شهرية، بهدف الكشف عن الدور المحتمل لهذه الأبعاد في تفسير التغيرات في عوائد السوق.

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسعى إلى توضيح أثر الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها بشكل فعال وتوفيرها للأفراد والشركات والمتمثلة في كثافة أجهزة الصراف الآلي، وكثافة نقاط البيع، وانتشار الحساب الجاري، على عوائد مؤشر سوق العراق للأوراق المالية، هو

موضوع لم يحظَ بقدر كافٍ من البحث التحليلي القياسي. كما تتيح نتائجها تقييم مدى قدرة الشمول المالي على دعم كفاءة السوق، وتوجيه السياسات المالية والمصرفية لتعزيز بيئة الاستثمار. المنهجية:

منهج قياسي كمي: Quantitative Econometric Analysis

نموذج الدراسة: نموذج انحدار خطي متعدد Multiple Linear Regression

الفترة الزمنية: بيانات شهرية للأعوام (2017-2024).

المتغير التابع: العوائد الشهرية لمؤشر سوق العراق للأوراق المالية (اللوغاريتم الطبيعي لأسعار الاغلاق الشهرية) الرمز Y.

المتغيرات المستقلة: أبعاد الشمول المالي: (كثافة الصراف الآلي بالرمز X1، كثافة نقاط البيع بالرمز X2، انتشار الحساب الجاري بالرمز X3).

سبب اختيار المتغيرات المستقلة:

$$\text{كثافة الصراف الآلي (ATM Density)} = \frac{\text{عدد السكان البالغين}}{\text{عدد فروع ATM}}$$

❖ مؤشر قوي للبنية التحتية المالية.

❖ يرتبط بزيادة استخدام الجهاز المصرفي ومن ثم النشاط الاقتصادي.

$$\text{كثافة نقاط البيع POS Density} = \frac{\text{عدد السكان البالغين}}{\text{عدد نقاط POS}}$$

❖ يمثل التحول نحو المدفوعات الإلكترونية والتعاملات التجارية.

❖ له علاقة مباشرة بالنشاط الاقتصادي وحركة السيولة، مما يؤثر على السوق المالي.

$$\text{انتشار الحساب الجاري (Current Account Penetration)} = 100 \times \frac{\text{عدد الحسابات الجارية}}{\text{عدد السكان البالغين}}$$

❖ من أهم مقاييس الشمول المالي.

❖ يعكس مدى الارتباط بين الأفراد والنظام المصرفي.

❖ يؤثر على حجم الادخار، الاستثمار، والتعامل مع المؤسسات المالية.

حدود الدراسة:

1. الحدود الزمانية: تغطي الدراسة الفترة الممتدة من بداية عام 2017 وحتى نهاية عام 2024، وهي فترة تتسم بتوسع ملحوظ في استخدام الأدوات المالية الإلكترونية وزيادة الاهتمام بالشمول المالي في العراق، مما يجعلها مناسبة لتحليل أثر هذه المؤشرات على عوائد مؤشر سوق العراق للأوراق المالية.

2. الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على جمهورية العراق، وبشكل خاص على البيانات المتعلقة بسوق العراق للأوراق المالية والمؤشرات المصرفية الصادرة عن البنوك المحلية والبنك المركزي العراقي. أهمية البحث: تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسعى إلى توضيح أثر الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها بشكل فعال وتوفيرها للأفراد والشركات والمتمثلة في كثافة أجهزة الصراف الآلي، وكثافة نقاط البيع، وانتشار الحساب الجاري، على عوائد مؤشر سوق العراق للأوراق المالية. وتبرز أهميتها في:

1. إضافة معرفية تتعلق بضعف الدراسات المحلية التي تربط بين مؤشرات الشمول المالي وأداء السوق المالي في العراق.

2. تقديم مؤشرات عملية يمكن أن يستفيد منها صنّاع السياسات والبنوك في تحسين خدماتهم وتوجيه استراتيجياتهم نحو الأدوات الأكثر تأثيراً في النشاط المالي.
3. تعزيز فهم العلاقة بين التطور المالي والتحول نحو الخدمات الإلكترونية وبين حركة عوائد مؤشر السوق، بما يسهم في دعم كفاءة سوق العراق للأوراق المال

أهداف البحث

أولاً: التعرّف على أثر أبعاد الشمول المالي (كثافة أجهزة الصراف الآلي، كثافة نقاط البيع، وانتشار الحساب الجاري) في عوائد مؤشر سوق العراق للأوراق المالية خلال مدة الدراسة.

ثانياً: الأهداف الفرعية

1. قياس أثر كثافة أجهزة الصراف الآلي بعدها تمثل بُعد البنية التحتية المالية في عوائد مؤشر سوق العراق للأوراق المالية.
2. قياس أثر كثافة نقاط البيع (POS) بعدها تمثل بُعد المدفوعات الإلكترونية في عوائد مؤشر سوق العراق للأوراق المالية.
3. قياس أثر انتشار الحسابات الجارية باعتبارها تمثل بُعد علاقة الأفراد بالنظام المصرفي في عوائد مؤشر سوق العراق للأوراق المالية.

مشكلة البحث: على الرغم من التوسع الذي يشهده القطاع المالي والمصرفي في العراق خلال السنوات الأخيرة، وما رافقه من جهود لتطوير البنية التحتية المالية وتوسيع قاعدة الشمول المالي، فإن انعكاس هذه التطورات على أداء السوق المالي ما يزال غير واضح بشكل كافٍ. فالبنوك العراقية تعمل على تعزيز استخدام أدوات الدفع الإلكترونية، وزيادة عدد أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع، إلى جانب تشجيع الأفراد على امتلاك حسابات مصرفية، إلا أن تأثير هذه المؤشرات في عوائد مؤشر سوق العراق للأوراق المالية لم يتم بحثه وتحليله بصورة معمقة.

وتبرز المشكلة في وجود فجوة معرفية تتعلق بمدى قدرة أبعاد الشمول المالي الثلاثة:

(كثافة أجهزة الصراف الآلي – كثافة نقاط البيع – انتشار الحساب الجاري)

على تفسير التغيرات في عوائد مؤشر سوق العراق للأوراق المالية، فضلاً عن عدم وجود دراسات محلية كافية تربط بين تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية وأداء السوق المالي.

وعليه، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

إلى أي مدى تؤثر أبعاد الشمول المالي

(كثافة أجهزة الصراف الآلي، كثافة نقاط البيع، وانتشار الحساب الجاري)

في عوائد مؤشر سوق العراق للأوراق المالية؟

ويتفرع عن هذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية:

1. ما أثر كثافة أجهزة الصراف الآلي في عوائد مؤشر سوق العراق للأوراق المالية؟
2. ما أثر كثافة نقاط البيع في عوائد مؤشر سوق العراق للأوراق المالية؟
3. ما أثر انتشار الحساب الجاري في عوائد مؤشر سوق العراق للأوراق المالية؟
4. ما مدى تأثير الأبعاد الثلاثة مجتمعةً في تفسير التغير في عوائد مؤشر سوق العراق للأوراق المالية؟

فرضيات البحث**الفرضية الرئيسية:****1. فرضية بُعد البنية التحتية المالية (الصراف الآلي):**

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكثافة أجهزة الصراف الآلي في عوائد مؤشر سوق العراق للأوراق المالية.

H11: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكثافة أجهزة الصراف الآلي في عوائد مؤشر سوق العراق للأوراق المالية.

2. فرضية بُعد المدفوعات الإلكترونية (نقاط البيع):

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكثافة نقاط البيع في عوائد مؤشر سوق العراق للأوراق المالية.

H12: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكثافة نقاط البيع في عوائد مؤشر سوق العراق للأوراق المالية.

3. فرضية بُعد علاقة الأفراد بالنظام المصرفي (الحساب الجاري):

H03: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لانتشار الحساب الجاري في عوائد مؤشر سوق العراق للأوراق المالية.

H13: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لانتشار الحساب الجاري في عوائد مؤشر سوق العراق للأوراق المالية.

المبحث الأول

أولاً. مفهوم الشمول المالي: بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008 برزت على الساحة المالية مواضيع حديثة من بينها الشمول المالي، الذي حاز على الاهتمام من قبل المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية إلى جانب مواضيع أخرى لا تقل أهمية عنه (ضيف، 2020: 471).

يقصد بالشمول المالي لوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل الأسر والشركات لتحسين المعيشة وتقليل الفقر (Sahay, et al, 2020: 2)، كما عرف الشمول المالي على أنه عملية ضمان الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة التي تحتاجها جميع شرائح المجتمع (Pazarbasioglu, et al., 2020: 34). وعرفت مجموعة العشرين (G20) الشمول المالي بأنه الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول الخدمات المالية واستخدام فئات المجتمع لها بما فيها الفئات المهمشة والميسورة كلٌّ حسب احتياجه، وإن تقدم لهم بشفافية وعدالة وبتكاليف معقولة (Guidance, 2017: 38).

ثانياً. أهمية الشمول المالي: يعمل على تقليل تكلفة رأس المال من خلال التخصيص الفعال للموارد الإنتاجية، كما يؤدي إلى جذب المستثمرين من الأسواق العالمية إلى البلد المضيف مما يسهم في زيادة فرص العمل والتوظيف وتقليل الاعتماد على النقد وخفض تكاليف المعاملات عبر التحول للمدفوعات الإلكترونية، كما يعزز الشمول المالي الادخار الفردي للمستقبل مما يعزز الاستقرار المالي، ومن ثم يمهد الطريق للنمو والتنمية (Khalil, 2016: 45)، (Khan, 2012: 1).

ثالثاً. أهداف الشمول المالي: يهدف إلى وصول شرائح وفئات المجتمع كافة للخدمات والمنتجات المالية، والعمل على تسهيل الوصول إلى المؤسسات المالية من أجل تحسين الظروف المعيشية، تعزيز فرص الشركات الصغيرة في الاستثمار والتوسع، تخفيض مستويات الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (FISF, 2021)، (الشمري، 2017: 30).

رابعاً. أبعاد الشمول المالي:

1. **الكثافة المصرفية:** يشير إلى عدد السكان لكل مصرف في بلد ما، وهو أحد المؤشرات المصرفية المعتمدة في التحليل الاقتصادي والمالي، وإن انخفاض هذا المؤشر يدل على انتشار العادات المصرفية (مهدي، 2019: 23).

2. **الانتشار المصرفي:** وهو عكس الكثافة المصرفية إذ يشير إلى عدد الفروع لكل ألف شخص (Irshad & Shahid, 2019: 336).

خامساً. دور البنوك في تعزيز الشمول المالي: تلعب البنوك دوراً محورياً في دعم الشمول المالي وتطويره. ويُعد هذا الدور بالغ الأهمية سواء بالنسبة للبنوك المركزية أو البنوك التجارية، إذ يمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

سادساً. **البنك المركزي ودوره في تعزيز الشمول المالي** (Barajas, et al., 2020: 5)، (Ramiz & Naseem, 2017: 3)

يساهم البنك المركزي بشكل أساسي في دعم الشمول المالي من خلال ما يأتي:

- ❖ إنشاء بيئة تشريعية وتنظيمية واضحة تُسهّم في ضبط وتنظيم جميع أنواع العمليات المصرفية، وإصدار التعليمات اللازمة لإدارة الخدمات المالية والرقابة عليها.
- ❖ اتخاذ الإجراءات التي من شأنها الحد من المخاطر المرتبطة بالخدمات المصرفية الإلكترونية، وتحديد الضوابط التي تكفل سلامة استخدامها.
- ❖ توجيه القطاع المالي نحو اعتماد الخدمات المالية الرقمية، والعمل على ابتكار خدمات جديدة تعزز الدفع الإلكتروني وتُلبي احتياجات العملاء المتنوعة.
- ❖ تقليل الرسوم والعمولات الخاصة بالخدمات المالية الإلكترونية.
- ❖ تشجيع المنافسة بين البنوك لتقديم خدمات ذات جودة عالية وتكلفة مناسبة.
- ❖ توسيع نطاق تقديم الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جداً.
- ❖ تخفيض متطلبات رأس المال كلما أمكن، بما يسهم في تمويل الأنشطة الاقتصادية وتطوير المحافظ الائتمانية للبنوك.

سابعاً. مفهوم الأسواق المالية: يختلف مفهوم الأسواق المالية تبعاً لطبيعة المؤسسات التي تكوّنها والبنية التي تعمل وفقها. وتتمثل الأساسيات العامة لهذه الأسواق في نقل الفوائض المالية من الوحدات ذات الفائض إلى الوحدات ذات العجز، سواء كانت هذه الفوائض قصيرة الأجل أو طويلة الأجل. فالسوق المالي يشمل كذلك الوحدات الراغبة في الحصول على التمويل الجاري أو الاستثمار طويل الأمد، بينما يهدف النظام المالي إلى تيسير عملية تبادل الأدوات المالية وتنظيم حركة الأموال بين الوحدات الاقتصادية المختلفة (Ross, 2008: 98).

وقد عرّف Tuckett السوق المالي بأنه الآلية التي تُباع وتُشتري من خلالها الأصول المالية والمتداولة (Tuckett, 2012: 31). ويعرف النّجار السوق المالي أنه نظام يُمكن من جمع المدّخرين والمستثمرين في مكان واحد لتداول الأوراق المالية، سواء من خلال بيع وشراء الأسهم والسندات أو عبر آليات أخرى تُطرح في السوق بغرض تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة (النّجار: 2002: 25).

أما Mishkin فقد عرّف السوق المالي بأنه آلية تُوفّر فضاءً معيناً لتلبية حاجة مُلحة مقابل التخلّي عن مبلغ مالي محدد (Mishkin, 2009: 166)

من جانب آخر أشار Büttnera وآخرون إلى أن السوق المالي هو مؤسسة مالية تتعامل فيها الأطراف مع بعضها بهدف بيع وشراء الأوراق المالية، سواء أكانت أسهماً تمثل ملكية أم سندات تمثل التزامات مالية على جهات مُصدرة لها (Büttnera et al., 2014: 72).

المؤشر العام لأسعار الأسهم: يُعدّ هذا المؤشر بمثابة مقياس إحصائي يقيس الأداء الكلي للسوق. ويتكوّن من متوسط أسعار مجموعة من الأسهم يتم استخدامها لقياس الحركة العامة لأسعار السوق. وبما أنّ عدد الأسهم يختلف من سوق مالي لآخر، ولغرض قياس الاتجاه العام لنشاط السوق، لا بدّ من اعتماد مؤشر خاص بكل سوق.

ويمثل هذا المؤشر – الذي يعكس متوسط أسعار الأسهم المدرجة في السوق – أداة تُستخدم يومياً عند تنفيذ عمليات التداول، إذ يتم استخراج قيمته بصورة يومية. ومن المهم ملاحظة أن لكل سوق مالي مؤشره الخاص الذي يُقاس من خلاله أدائه العام (Ross, 2008: 44).

يكتسب المؤشر العام لأسعار الأسهم أهمية كبيرة لجميع المتعاملين في السوق المالي، نظراً لما يمنحه من مؤشرات استثمارية تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم داخل السوق (الموسوي، 2011:102).

المبحث الثاني: الجانب العملي

جدول (1): الارتباطات

Correlations					
		Y	x1	x2	x3
Pearson Correlation	y	1.000	.000	-.021	-.021
	x1	.000	1.000	.980	.971
	x2	-.021	.980	1.000	.987
	x3	-.021	.971	.987	1.000
Sig. (1-tailed)	y	.	.499	.419	.419
	x1	.499	.	.000	.000
	x2	.419	.000	.	.000
	x3	.419	.000	.000	.
N	y	96	96	96	96
	x1	96	96	96	96
	x2	96	96	96	96
	x3	96	96	96	96

يهدف اختبار الارتباط إلى فحص طبيعة العلاقة بين المتغير التابع (Y) والمتغيرات المستقلة (X1, X2, X3)، إضافة إلى التحقق من مدى وجود مشكلة تعدد الترابط (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة قبل الانتقال إلى نموذج الانحدار المتعدد. ويتبين من الجدول رقم (1) الخاص بالارتباطات ما يأتي:

أولاً. علاقة المتغير التابع بالمتغيرات المستقلة: تشير معاملات الارتباط إلى ما يأتي:

$$\diamond \text{ الارتباط بين Y و X1} = 0.000$$

❖ الارتباط بين Y و X2 = -0.021

❖ الارتباط بين Y و X3 = -0.021

تفسير ذلك: جميع قيم الارتباط قريبة جداً من الصفر، هذا يعني عدم وجود علاقة خطية قوية أو متوسطة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة الثلاثة. دلالة الارتباط (Sig.) جاءت أعلى من 0.05، ما يشير إلى عدم معنوية العلاقة إحصائياً.

توضح النتائج أن المتغيرات المستقلة لا تمتلك قوة تفسيرية مباشرة للتغيرات في المتغير التابع على مستوى العلاقة الثنائية (Bivariate)، وهو ما قد يعكس لاحقاً على نموذج الانحدار من حيث ضعف الأثر أو عدمه.

ثانياً. الارتباط بين المتغيرات المستقلة اختبار (Multicollinearity): أظهرت النتائج مستويات عالية جداً من الارتباط بين المتغيرات المستقلة:

X1 مع X2 = 0.980

X1 مع X3 = 0.971

X2 مع X3 = 0.987

تفسير ذلك: هذه القيم المرتفعة للغاية (أعلى من 0.90) تشير بوضوح إلى وجود مشكلة تعدد

ترابط خطير (Severe Multicollinearity)، مما يعني:

❖ أن المتغيرات المستقلة تقيس نفس الظاهرة أو متغيرات شديدة التداخل.

❖ وجود تشابه كبير في سلوك المتغيرات على مدار الفترة الزمنية.

❖ احتمالية كبيرة أن يؤدي ذلك إلى:

❖ ارتفاع الخطأ المعياري للمعاملات

❖ عدم استقرار تقديرات الانحدار

❖ ضعف معنوية معاملات المتغيرات رغم وجود ارتباط فعلي

جدول (2): ملخص نموذج الانحدار

Model Summary									
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.107 ^a	.011	-.021	.00764	.011	.355	3	92	.786

a. Predictors: (Constant), x3, x1, x2

يظهر من الجدول رقم (2) الخاص بملخص نموذج الانحدار ما يأتي:

1. قيمة الارتباط (R = .107): تمثل قيمة R قوة الارتباط الإجمالي بين المتغيرات المستقلة (X1, X2, X3) والمتغير التابع.

القيمة 107 منخفضة جداً، مما يشير إلى وجود علاقة ضعيفة للغاية بين المتغيرات في النموذج.
2. معامل التحديد (R Square = .011): يشير R² = .011 إلى أن النموذج يفسر 1.1% فقط من التباين في المتغير التابع.

وهذا يعني أن متغيرات النموذج تقتصر إلى القدرة التفسيرية، وأن 98.9% من التباين يعزى لعوامل أخرى غير مشمولة في النموذج.

3. معامل التحديد المعدل (Adjusted R Square = -.021): القيمة السالبة -0.21 تعني أن أداء النموذج أسوأ من نموذج لا يحتوي على أي متغيرات مستقلة (أي أسوأ من المتوسط فقط). يحدث هذا عادةً عندما:
- ❖ يكون حجم العينة صغيراً نسبياً بالنسبة لعدد المتغيرات.
 - ❖ المتغيرات المستقلة غير مرتبطة بالمتغير التابع.
 - ❖ أو يوجد تشتت عالٍ في البيانات.
- القيمة السالبة تدل على أن المتغيرات المضافة لا تحسّن النموذج بل تُضعفه.
4. الخطأ المعياري للتقدير (Std. Error of the Estimate = .00764): يشير الخطأ المعياري إلى مقدار التباين غير المفسر في النموذج. ولا يمكن تفسيره بمعزل عن مقياس المتغير التابع، لكنه يعطي مؤشراً أن:
- ❖ القيمة صغيرة، مما يشير إلى أن المتغير التابع نفسه صغير القيم (مثل نسب أو أرقام دقيقة).
 - ❖ لكنها ليست مؤشراً على جودة النموذج—الجودة تعتمد على R^2 و F .
5. إحصائية التغير (R Square Change = .011): تشير هذه القيمة إلى مقدار الزيادة في القدرة التفسيرية للنموذج عند إدخال المتغيرات $X1$ و $X2$ و $X3$.
- القيمة منخفضة للغاية (1.1%)، ما يعني أن إضافة المتغيرات لم تحسّن النموذج عملياً.
6. اختبار F للتغير F Change = .355، $df1 = 3$ ، $df2 = 92$: يمثل هذا الاختبار مدى معنوية النموذج ككل.
- ❖ قيمة $F = .355$ منخفضة جداً.
 - ❖ غالباً ستكون قيمة الدلالة (Sig.) أكبر من 0.05
- الاستنتاج:** النموذج غير معنوي إحصائياً، أي إن المتغيرات المستقلة لا تفسر بشكل معنوي التباين في المتغير التابع.

جدول (3): تحليل التباين

ANOVA ^a						
	Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	3	.000	.355	.786 ^b
	Residual	.005	92	.000		
	Total	.005	95			
a. Dependent Variable: y						
b. Predictors: (Constant), x3, x1, x2						

يمثل الجدول رقم (3) تحليل التباين ANOVA اختبار معنوية نموذج الانحدار ككل، أي ما إذا كانت المتغيرات المستقلة ($X1$, $X2$, $X3$) مجتمعة تفسر نسبة معنوية من التباين في المتغير التابع (y).

1. مجموع المربعات (Sum of Squares):

Regression SS = .000

هذا يعني أن الجزء من التباين الذي يمكن للنموذج تفسيره باستخدام المتغيرات المستقلة ضئيل جداً وقريب من الصفر.

Residual SS =.005

يمثل التباين غير المفسر، وهو تقريباً كامل التباين في المتغير التابع، ما يدل على ضعف النموذج التفسيري.

Total SS =.005

يمثل مجموع التباين الكلي في المتغير التابع، وهو صغير جداً، وهذا يسمح للنموذج بأن يظهر في صورة رقمية حساسة، لكنه لا يغير النتيجة الأساسية.

2. اختبار (F = .355) F

تمثل قيمة F مدى قدرة النموذج على تفسير التباين مقارنة بعدم وجود نموذج.

القيمة 355 منخفضة جداً، وتشير إلى أن النموذج:

• لا يفسر التباين في المتغير التابع

• ولا يختلف عن نموذج بلا متغيرات مستقلة (Model with only the mean)

3. الدلالة الإحصائية (Sig = .786): هي قيمة الاحتمالية (p-value) القيمة 786 أكبر بكثير من

0.05، أكبر بكثير من 0.01

نستنتج من ذلك أن النموذج غير معنوي إحصائياً عند أي مستوى دلالة مستخدم في الدراسات

(0.05)، (0.01)، (0.001).

بمعنى:

المتغيرات x_1 و x_2 و x_3 مجتمعة لا تفسر أي تباين معنوي في المتغير التابع Y ، ومن ثم نقبل الفرضيات الصفرية ونرفض الفرضيات البديلة لجميع المتغيرات، إذ تبين أنه لا يوجد دليل إحصائي كافٍ ضد الفرضية الصفرية، فالقيمة 786 تعني أن هناك احتمالاً عالياً جداً (78%) أن نشاهد نفس النتائج التي ظهرت في البحث بسبب الصدفة فقط.

جدول (4): معاملات الانحدار

Coefficients ^a								
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	95.0% Confidence Interval for B	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1 A	(Constant)	-5.281E-5	.004		-.015	.988	-.007	.007
	x1	.002	.002	.525	1.011	.315	-.002	.005
	x2	.000	.000	-.433	-.564	.574	-.001	.001
	x3	-.015	.096	-.104	-.160	.873	-.206	.175

a. Dependent Variable: y

يوضح الجدول رقم (4) الذي يخص معاملات الانحدار، تقديرات معاملات الانحدار لكل متغير مستقل (X_1 , X_2 , X_3) في تفسير المتغير التابع y ، فضلاً عن قيم الخطأ المعياري، وقيم T ، ومستويات الدلالة، وفترات الثقة.

1. الثابت (Constant)

$$E-55.281 = B \text{ قيمة صغيرة جدا.}$$

$$015. = T$$

$$988. = \text{Sig}$$

القيمة الدلالية العالية جداً (988.) تشير إلى أن الثابت غير معنوي، وأنه لا توجد قيمة ثابتة مهمة رياضياً في النموذج.

2. المتغير الأول x1

$$002. = B$$

$$002. = \text{Std. Error}$$

$$525. = \text{Beta}$$

يمثل Beta المعياري وزن المتغير بعد ضبطه على المقياس نفسه، وهنا يبدو أن x1 هو الأكثر

$$\text{تأثيراً نسبياً مقارنة بباقي المتغيرات، ولكن: } T = 1.011, \text{Sig} = 315.$$

القيمة الدلالية (315.) أكبر من 0.05 بكثير، مما يشير إلى أن x1 غير معنوي إحصائياً.

$$\text{فترة الثقة: } (95\%) \text{ Lower} = -.002, \text{Upper} = .005$$

بما أن فترة الثقة تتضمن الصفر، فهذا يؤكد أن تأثير x1 غير معنوي.

3. المتغير الثاني x2

$$B = .000, \text{Std. Error} = .000, \text{Beta} = -.433, T = -.564, \text{Sig} = .574$$

يشير هذا إلى عدم وجود تأثير فعال لـ x2 على المتغير التابع.

فترة الثقة: Lower = -.001, Upper = .001. الفترة تشمل الصفر، وهذا يؤكد انعدام الدلالة.

4. المتغير الثالث x3

$$B = -.015, \text{Std. Error} = .096, \text{Beta} = -.104$$

رغم أن معامل B يبدو أكبر نسبياً من غيره، إلا أن الانحراف المعياري كبير، ما يجعل التأثير ضعيفاً وغير مستقر.

$$T = -.160, \text{Sig} = .873$$

القيمة الدلالية (873.) عالية جداً، ما يعني أن x3 ليس له أي تأثير معنوي على y.

$$\text{فترة الثقة: Lower} = -.206, \text{Upper} = .175$$

الفترة واسعة وتشمل الصفر بشكل مريح، وهذا يؤكد عدم وجود دلالة.

5. الاستنتاج العام: جميع المتغيرات المستقلة: ليست معنوية إحصائياً، ولا تفسر أي جزء مهم من

التباين في المتغير التابع y. وفترات الثقة لجميع المعاملات تشمل الصفر. فضلاً عن أن ارتباطاتها

بالمتغير التابع ضعيفة وغير ثابتة (كما ظهر في جدول Model Summary)

كما يتسق ذلك مع:

• معامل تحديد R² منخفض جداً (0.011)

• اختبار F غير معنوي (p = .786)

نستنتج أخيراً أن نموذج الانحدار غير مناسب للتنبؤ بالمتغير y، والمتغيرات x1 و x2 و x3

لا تمتلك تأثيراً دالاً ويمكن القول بأن: المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج لا تمثل متنبئات

جيدة للمتغير التابع، ولا توجد علاقة خطية معنوية بين الطرفين.

ومن ثم نقبل الفرضيات الصفرية ونرفض الفرضيات البديلة لجميع المتغيرات، إذ تبين أنه لا يوجد دليل إحصائي كافٍ ضد الفرضية الصفرية، فالمعنوية كانت أكبر من 5% بكثير، وهذا يعني أن هناك احتمالاً عالياً جداً أن نشاهد نفس النتائج التي ظهرت في البحث بسبب الصدفة فقط.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. ضعف القوة التفسيرية للنموذج، إذ تشير القيم المنخفضة جداً لمعامل التحديد R^2 و Adjusted R^2 إلى أن النموذج يفسر نسبة ضئيلة جداً من التباين في المتغير التابع (قرابة 1% فقط)، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة المختارة غير قادرة على تفسير الظاهرة محل الدراسة بشكل ملائم.
2. عدم معنوية النموذج ككل، فنتائج اختبار ANOVA وقيمة F غير المعنوية إحصائياً تؤكد أن نموذج الانحدار غير صالح إحصائياً للتفسير أو التنبؤ، أي لا توجد علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين مجموعة المتغيرات المستقلة والمتغير التابع عند مستوى الدلالة المعتمد.
3. عدم معنوية المتغيرات المستقلة ووجود مشكلة ارتباط خطي متعدد، إذ إن معاملات الانحدار غير المعنوية وقيم T المرتفعة تعكس عدم وجود تأثير فردي ذي دلالة إحصائية لأي متغير مستقل، إضافة إلى وجود ارتباط خطي متعدد مرتفع بين المتغيرات المستقلة، ما يُضعف استقرار التقديرات ويقلل من موثوقية النموذج، ويستدعي إعادة النظر في اختيار المتغيرات أو استخدام أساليب معالجة الارتباط الخطي.

ثانياً. التوصيات:

1. ضرورة تعزيز مستويات الشمول المالي من خلال تهيئة المتطلبات اللازمة، مثل اعتماد التقنيات الحديثة، وتوفير قواعد بيانات دقيقة، والعمل على توسيع شبكة الإنترنت لتغطي جميع مناطق العراق، لما لذلك من دور مباشر في نشر الثقافة المالية وترسيخ الثقة بالقطاع المصرفي.
2. أهمية التوسع في فتح الحسابات المصرفية ونشر الخدمات المالية عبر زيادة عدد فروع المصارف، وزيادة حجم القروض التي يقدمها القطاع المصرفي، مع تحسين جاذبية الإيداع من خلال خفض أسعار الفائدة وتبسيط إجراءات منح القروض.
3. التركيز على التثقيف المصرفي، خاصة للزبائن الذين يفتقرون إلى الوعي المالي، بهدف رفع مستوى استعدادهم المالي وزيادة طلبهم على الخدمات المالية، وتقليل تعرضهم للمخاطر المحتملة.
4. تعزيز البنية التحتية الرقمية للقطاع المالي من خلال زيادة كثافة أجهزة الصراف الآلي وتوزيعها جغرافياً بشكل متوازن، فضلاً عن توسيع نطاق نقاط البيع في المراكز التجارية والأسواق، بما يساهم في رفع كفاءة العمليات المالية وتقليل الاعتماد على النقد. إن تحسين هذا الانتشار يدعم الدورة الاقتصادية ويعزز السيولة، مما ينعكس بصورة إيجابية على عوائد مؤشر السوق عبر زيادة حجم التعاملات وتحسين كفاءة التسوية المالية.
5. توسيع قاعدة الحسابات الجارية وتسهيل إجراءات فتحها بهدف زيادة شمول الأفراد والمؤسسات في النظام المالي الرسمي، لما له من تأثير في رفع حجم الودائع وتفعيل حركة الأموال داخل النظام المصرفي. يساهم هذا التوسع في دعم نشاط السوق المالي وزيادة مستوى التداول، وهو ما يؤدي إلى تحسين عوائد مؤشر السوق نتيجة تدفق أموال أكثر استقراراً وارتباطاً بالنشاط المصرفي.

المصادر:

أولاً. المصادر العربية:

1. الشمري، صادق راشد، (2017)، أثر اعتماد استراتيجية الشمول المالي في تعزيز الميزة التنافسية للمصارف (دراسة حالة البنك المركزي العراقي وعينة من المصارف العراقية الخاصة)، رسالة ماجستير في الإدارة المالية، الجامعة الإسلامية في لبنان.
2. ضيف، فضيل البشير، 2020. واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، مجلة 6، عدد 1، ص 471-485.
3. مهدي، لينا صالح، دور التفرع المصرفي والشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي، دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2019.
4. الموسوي، حيدر يونس، (المصارف الإسلامية اداءها المالي واثارها في سوق الأوراق المالية) الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2011.
5. النجار، فائق جبر (مقدمة عن الأسواق المالية وكفاءتها)، مجلة البنوك، المجلد 21، العدد4، عمان – الأردن، 2002.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Barajas, A., Beck, T., Belhaj, M., & Naceur, S. B. (2020). Financial inclusion: what have we learned so far? What do we have to learn?. International Monetary Fund Working Papers, 20(157),
2. Büttner, David & Hayo, Bernd & Neuenkirch, Matthias, " The impact of foreign macroeconomic news on financial markets in the Czech Republic, Hungary, and Poland ", Journal: Empirica, Volume: 39 Issue: 1, 2014.
3. Guidance, F. A. T. F. (2017). Anti-Money Laundering and Terrorist Financing Measures and Financial Inclusion. FATF/OECD, 2.
4. Irshad Mahammad M and Shahid, Mahammad (June 2019), A Theoretical Study on Financial Inclusions with Reference to Central Government Schemes of India, The research journal of social sciences, vol. 10, No. 6.
5. Khalil, A. F. (2016). Mechanisms of financial inclusion towards access to financial services. Journal of the Union of Arab Banks, 422, 45 44.
6. Khan, Harun, (2012), Issue and Challenges in financial inclusion- policy, partnership processes & products, the symposium on financial inclusion in India economy, organized by the India institution of public Administration, Bhubaneswar.
7. Mishkin, Frederic, S.&StanleyG, Eakins, "Financial Marketsand Institutions",6th ed, Prentice Hall,2009.
8. Pazarbasioglu, C., Mora, A. G., Uttamchandani, M., Natarajan, H., Feyen, E., & Saal, M. (2020). Digital financial services. World Bank.
9. Ramiz-ur-Rehman, I. U. M., & Naseem, M. A. (2017). Emergence of Financial Inclusion in Developing Economies: A Case Study of China and Pakistan. In 33rd annual conference of PIDE, Islamabad, Pakistan (Vol. 1).

10. Ross, Peters & Milton H., Marquis, "Money and Capital Markets", 10th ed, McGraw – Hill, 2008.
11. Ross, Peters & Milton H., Marquis, "Money and Capital Markets", 10th ed, McGraw – Hill, 2008.
12. Sahay, R, M Cihak, P N' Diaye, A Barajas, S Mitra, A Kyobe... and R Yousefi (2015). Financial Inclusion: Can it Meet Multiple Macroeconomic Goals?. IMF Staff Discussion Notes 15/17
13. Tuckett, D." Financial markets are markets in stories: Some possible advantages of using interviews to supplement existing economic data sources ", Journal of Economic Dynamics and Control, Volume: 36 Issue: 8, 2012.
14. World Bank. (2021). Financial Inclusion Support Framework <https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/brief/financialinclusion-support-framework>. Acces date, 28 June 2020.